

أيار/مايو 2008

تقرير جديد لمنظمة العمل الدولية حول وضع عمال الأراضي العربية المحتلة

قلق بسبب تدهور وضع الشعب الفلسطيني

بيروت (أخبار م ع د) - يصف التقرير السنوي الذي يصدر عن منظمة العمل الدولية بعنوان "وضع عمال الأراضي العربية المحتلة" وضع الاستخدام والعمل المتردي للغاية ويظهر تدهور وضع الشعب الفلسطيني على نحو مثير للقلق في عدد من الجوانب*.

وركز التقرير على أن عدد العاملين الفقراء اخذ في الارتفاع، في حين تنخفض العمالة الجيدة النوعية ويزداد الإحباط.

وحسب التقرير، يعتبر شخص واحد فقط من بين كل ثلاثة أشخاص في سن العمل (15 سنة وما فوق) من الذين يعيشون في الأراضي العربية المحتلة يعمل بدوام كامل أو جزئي، مع نسبة بطالة تفوق 20 في المائة. ويعتمد ما يقرب من 80 في المائة من الأسر في غزة على المساعدة الغذائية نتيجة للحصار الاقتصادي المفروض وإغلاق كل الحواجز والمعابر التي تؤمن الإمدادات الإنسانية.

وأشار التقرير إلى أن حوالي نصف السكان الفلسطينيين يعولون على المساعدة الغذائية التي يوفرها المجتمع الدولي، وهو وضع أصبح مقلقاً أكثر فأكثر بفعل ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

وبلغت نسبة الفقر المدقع بين السكان 40 في المائة في غزة و19 في المائة في الضفة الغربية في تشرين الثاني/نوفمبر 2007، مما يبين بعض التحسن مقارنة بمستويات تشرين الثاني/نوفمبر 2006 ولكن لا تزال المستويات مرتفعة. وحسب التقرير، أتى هذا الهبوط إلى حد كبير نتيجة استئناف دفع الأجور للموظفين الحكوميين من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الدعم المادي من قبل المجتمع الدولي.

وسيتّم عرض هذا التقرير على مؤتمر العمل الدولي الذي تعقده منظمة العمل الدولية سنوياً والذي يبدأ أعماله في 28 أيار/مايو 2008. وتعود استنتاجات هذا التقرير إلى البعثات التي أرسلتها المنظمة إلى الأراضي العربية المحتلة وإسرائيل والجمهورية العربية السورية

* وضع عمال الأراضي العربية المحتلة. ملحق، تقرير المدير العام، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 97، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2008.

<http://www.ilo.org/public/arabic/standards/relm/ilc/ilc97/pdf/rep-i-a-ax.pdf>

في وقت مبكر من هذه السنة من أجل تقييم وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان. وأجرت بعثة منظمة العمل الدولية مشاورات مع كل من منظمة العمل العربية وجامعة الدول العربية في القاهرة.

وأعرب أعضاء بعثة مكتب العمل الدولي في التقرير عن مشاطرتهم القلق من خطر اتساع الفجوة بين محادثات السلام التي حققت تقدماً بعد اجتماع انابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر 2007، وبين استمرار "الوقائع على الأرض" المتمثلة في حالات الإغلاق والتوغلات العسكرية ونقاط التفتيش ونظام التراخيص والصبر ألامحدود المطلوب لاجتياز الجدار الفاصل واستمرار البناء في المستوطنات والطرق المخصصة "للمستوطنين دون غيرهم"، بما في ذلك فصل القدس الشرقية عن الأراضي الفلسطينية.

"مع الدمار الناتج عن العمليات العسكرية واستمرار التشدد في القيود المفروضة على حركة التنقل، لا يوجد مكان للشك في أن المشقة الاقتصادية والاجتماعية تتفاقم في الأراضي العربية المحتلة"، وذلك حسب التقرير الذي يضيف أن "رفع المطالبة" بالأمن أولاً ومن ثم السلام" في وجه المطالبة "بالسلام كشرط للأمن" يؤدي إلى طريق مسدود".

وحسب التقرير، تبرز أزمة العمالة الواضحة في الاستخفاف المنتظم بالحقوق الأساسي للعمال العرب في تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة والاستخدام والمهنة.

وأضاف التقرير، بان المؤسسات التي تمثل منظمات أصحاب العمل والعمال الأحرار والديمقراطيين تواجه تدخلاً في حقهم في التنظيم، وتؤدي إلى صعوبات جمة في أداء وظائفهم الأساسية.

واستجابة لهذه التحديات وبموازاة المفاوضات السياسية المستمرة، ستواصل منظمة العمل الدولية دعمها لسياسات وبرامج الاستخدام والعمل اللائق في الأراضي العربية المحتلة. وفي الأشهر الأخيرة، اتخذت منظمة العمل الدولية خطوات مهمة لتوفير الدعم لأنشطة التعاون التقني وتطوير برنامج مساعدة جديد، يهدف إلى الجمع بين مبادرات خلق فرص عمل قصيرة الأمد مع أهداف تنمية القدرات طويلة الأمد.

وستواصل منظمة العمل الدولية التزامها للمساهمة، ضمن إطار عملها والمهام الموكلة إليها بتحقيق تسوية عادلة ودائمة للنزاع انطلاقاً من اعتقادها الثابت بان توفير العمل اللائق للجميع في الأراضي العربية المحتلة وإسرائيل هو عنصر أساسي من عناصر السلام.